أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات

– دراسة تحليلية –

د. أيمن بن سعود بن عبدالعزيز العنقري

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

د. أيمن بن سعود بن عبدالعزيز العنقري
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين
جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية

- **موضوع البحث**: "أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات –دراسة تحليلية–".

- **هدف البحث**: استخراج المعاني من أقوال أئمة السنة التي تدلّ على نقضهم لبدعة التفويض.

- **منهج البحث**: المنهج الوصفي والتحليلي النقدي.

- **أهم النتائج**: –التفويض: ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا مع اعتقاد أنّ ظاهرها غير مراد؛ لأنّه يقتضي التشبيه والتجسيم مع عدم تحديد للمعنى المصروف إليه.

- **ألقاب مقالة التفويض**: أهل التجهيل، التفويض، التأويل الإجمالي.

- **اختلف المتكلمون في مقالة التفويض**: فمنهم من منعها وردّ عليها، ومنهم من رآها الطريق الأمثل ومنع من التأويل، ومنهم من رآها طريقةً صحيحةً لكنّها دون التأويل في الدرجة.

- **المعاني التي تمّ استخراجها من أقوال أئمة السلف في نقض مقالة التفويض متنوعة** فمنها: تأكيدهم على ضرورة الأخذ بظاهر النصوص وردّهم على من خالف الظاهر، وإثباتهم للصفات على الحقيقة دون المجاز.

وتفسيرهم لأفراد الصفات، والتصرّف في اللفظ، واستعمالهم لأسلوب تحقيق الصفة، وأنه يجب فهمها على ما تعرفه العرب من كلامها، واستعمالهم للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى، وإثبات تفاصيل الصفة، وإنكارهم على المشبهة مع ذكر المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه. وغير ذلك.

- **مآلات التفويض**: القدح في حكمة الرب جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لا يتمكّن المخاطب من فهمه.

وإغلاق باب التدبر لكلام الله؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

ونسبة التقصير للنبيّ صلى الله عليه وسلّم في البلاغ. وأنه لا يعلم معاني نصوص الصفات لله جلّ وعلا.

وأمّا التوصيات: فأوصي بدراسة بعض شبهات الأشاعرة والماتريدية المعاصرين فيما ينسبونه لبعض فقهاء الحنابلة من قولهم ببدعة التفويض، وأنّ مذهب الحنابلة بناءً على ذلك على التفويض لا الإثبات.

- **الكلمات المفتاحية للبحث**: التفويض، أقوال أئمة السنة، نقض، دراسة تحليلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد:

فإنّ بدعة التفويض في الصفات لها رواج كبير في هذا العصر، فأشاعرة وماتريدية هذا العصر ينشرونها على أنّها مذهب السلف[1]؛ لذا رغبت أن يكون **موضوع بحثي** هو :"دراسة تحليلية لأقوال أئمّة السنة أستخرج منها ما يدلّ على نقضهم لبدعة التفويض في الصفات".

- **مشكلة البحث:**

هل السلف كانوا مفوضةً للصفات أو مثبتةً لها؟ هذا ما سيكون جوابه في البحث بإذن الله.

- **حدود البحث:**

دراسة تحليلية لأقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

- **أهداف البحث:**

١- دحض كلام الأشاعرة والماتريدية في هذا العصر في دعواهم أنّ السلف كانوا مفوضة في الصفات.

٢- نقض بدعة التفويض وبيان المآلات الخطيرة التي تؤول إليها.

٣- التأكيد على أنّ السلف كانوا مثبتةً للصفات لا مفوضة.

- **منهج البحث:** المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي.

- **إجراءات البحث:**

أقوم بجمع كلام أئمة السنة وتحليله لاستخراج ما يدلّ على أنهم مثبتة للصفات، وعلى نقضهم لبدعة التفويض.

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب "القول التمام في إثبات أن التفويض مذهب للسلف الكرام" لسيف العصري.

- **الدراسات السابقة:** بعد البحث وجدت دراستين تتحدثان عن مذهب أهل التفويض وهما:

١- مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين. وفيه رد على كتاب (القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام) لمؤلفه: د. مُحَّد بن محمود آل خضير، طبعة مركز التكوين الأولى ١٤٣٧هـ.

وهذا الكتاب يتكلّم تحديداً عن مقالة التفويض نفسها والأسس التي قامت عليها، مع برآءة السلف من المقالة، والرد على شبهات المفوضة. إضافةً إلى ردّه على كتاب: "القول التمام في إثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام".

أمّا بحثي: فهو منصبّ على دراسة أقوال أئمّة السنة والاستخراج من كلامهم ما يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى بخلاف ما عليه المفوضة من استحالة معرفة أحدٍ من البشر لمعاني نصوص الصفات.

وهذه هي الإضافة الجديدة في البحث.

٢- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات -عرض ونقد- للدكتور: أحمد القاضي. طبعة دار العاصمة الأولى ١٤١٦هـ.

والرسالة كسابقتها تحدّث مؤلفها عن حقيقة التفويض عند المتكلمين، وأمثلة على مقالات أهل التفويض، مع مناقشة شبهات أهل التفويض، وأدلة بطلانه؛ فهو منصبّ على المقالة نفسها.

بخلاف بحثي: فهو متعلّق بدراسة أقوال أئمّة السنة والاستخراج من كلامهم ما يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى بخلاف ما عليه المفوضة من استحالة معرفة أحدٍ من البشر لمعاني نصوص الصفات.

- **خطة البحث:**

البحث يشتمل على مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة مباحث:

التمهيد وفيه: معنى التفويض في الصفات.

- ألقاب مقالة التفويض في الصفات.
- موقف المتكلمين من مقالة التفويض.

المبحث الأول: بطلان مقالة التفويض.

المبحث الثاني: أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض.

المبحث الثالث: مالآت بدعة التفويض.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

معنى التفويض في الصفات:

التفويض لغةً: من فوّض إليه الأمر تفويضاً؛ أي: ردّه إليه.

جاء في معجم مقاييس اللغة: "الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدلّ على اتكالٍ في الأمر على آخر وردّه عليه، ثمّ يفرّع فيردّ إليه ما يشبهه. من ذلك فوّض إليه أمره، إذا ردّه. قال تعالى في قصّة من قال: ﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [غافر:٤٤]، ومن ذلك قولهم: باتوا فوضى؛ أي: مختلطين، ومعناه: أنّ كلاًّ فوّض أمره إلى الآخر"[١].

وأمّا معنى التفويض لدى المتكلّمين فهو:

ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا، فهو القول أو الاعتقاد بأنّ معاني الصفات الإلهية مجهولة للناس ولا يمكن لهم التعرّف عليها بسبب الاعتقاد بأنّ اتصاف الله بهذه الصفات يوجب التشبيه والتجسيم بحسب الدليل العقلي -بزعمهم- وأنّ هذه الألفاظ كالوجه واليدين والنزول والاستواء تستحيل إضافتها إلى الله حقيقةً، فهو صرف اللفظ عن المعنى المتبادر من ظاهره، ثمّ تفويض المعنى المراد بخصوصه إلى الله جلّ وعلا.

أقول: فالتفويض لنصوص الصفات يقوم على استحالة كون الظاهر مراداً لله من جهة العقل، مع الوقوف وعدم تعيين معنىً آخر من المعاني التي يحتملها اللفظ.

قال الجويني[٢] (ت ٤٦٨هـ): "والظواهر التي هي عرضة التأويلات لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات"[٣].

والتفويض هو أحد المسلكين للأشاعرة[٤] والماتريدية[٥].

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/٤٦٠).

(٢) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي، أبو المعالي، المعروف بإمام الحرمين، من كبار الأشاعرة وأعلامهم، من مؤلفاته: الإرشاد، والشامل في أصول الدين، لمع الأدلة، وغيرها. توفي سنة ٤٦٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨).

(٣) الشامل (ص١٢٠).

(٤) الأشاعرة: هم فرقة كلامية، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفاتٍ فقط لله تعالى، ويوافقون المرجئة في الإيمان، والجبرية في القدر. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٩٤).

(٥) الماتريدية: هم فرقة كلامية، ينتسبون إلى أبي منصور الماتريدي، وعامتهم يثبتون ثمان صفاتٍ فقط لله تعالى، ويقولون: بالكلام النفسي، وأنّ القرآن حكاية عن كلام الله، وهم من غلاة فرق المرجئة في الإيمان. ويوافقون الأشاعرة في كثيرٍ من أصولهم.
انظر: أصول الدين للبزدوي (ص٢) وما بعدها.

قال الإيجي[1] الأشعري (ت ٧٥٦هـ) مبيناً المسلك في الظواهر الموهمة للتجسيم –على حدّ زعمه–: "قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢]، وحديث النزول، وقوله عليه السلام للجارية "أين الله؟"، فأشارت إلى السماء.. أنّها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات، فتؤول الظواهر إمّا إجمالاً ويفوّض تفصيلها إلى الله كما هو رأي من يقف على (إلاّ الله) وعليه أكثر السلف، وإمّا تفصيلاً كما هو رأي طائفةٍ، فنقول: الاستواء الاستيلاء، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أي: أمره.. وعليه فقس"[2].

وقال أبو المعين النسفي الماتريدي[3] (ت ٥٠٨هـ): "اختلف مشايخنا؛ فمنهم من قال: هذه الآيات إنها متشابهة نعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها، ولا نشتغل بتأويلها، ونعتقد أنّ ما أراد الله بها حق، وهؤلاء يطلقون ما ورد به الشرع فيقولون: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، ويقولون: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨]. وكذا كلّ آيةٍ في هذا. وما يروى عن السلف من ألفاظٍ يوهم ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا، مع اتفاقهم في المعنى أنه تعالى ليس بمتمكّنٍ في مكانٍ ولا بمتحيّزٍ بجهةٍ.

ومنهم من اشتغل ببيان احتمال الآيات معاني مختلفة سوى ظاهرها، ويقولون: نعلم أنّ المراد بعض ما تحتملها الألفاظ من المعاني التي لا تكون منافيةً للتوحيد والقدم، ولا يقطعون على مراد الله؛ لانعدام دليلٍ يوجب القطع على المراد وتعيين بعض المعاني"[4].

أقول: فالتفويض لنصوص الصفات لدى الأشاعرة والماتريدية يقوم على ما يلي:

١– الاعتقاد بأنّ ظواهر نصوص الصفات يقتضي التشبيه والتجسيم.

---

(١) هو عضد الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبدالغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي، من أعلام الأشاعرة وكبار الأشاعرة، من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام والعقائد العضدية وغيرها. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢٩٦/١).

(٢) المواقف (ص ٢٧٢-٢٧٣).

(٣) أبو المعين النسفي: ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن مكحول بن الفضل. ولد سنة ٤١٨هـ، من أبرز علماء الماتريدية بعد مؤسسها أبو منصور الماتريدي، كما أن كتبه في العقيدة الماتريدية تأخذ أهمية كبرى، من مؤلفاته: تبصرة الأدلة في أصول الدين، وهو من أهمها، ويعتبر مرجعاً في معرفة العقيدة الماتريدية، وهو عبارة عن عرض للعقيدة الماتريدية ورد على مخالفيهم، ومنها: التمهيد وبحر الكلام وغيرها. توفي سنة ٥٠٨هـ.

انظر في ترجمته: الجواهر المضية للقرشي (١٨٩/٢).

(٤) تبصرة الأدلة في أصول الدين (١٨٣/١).

٢- الدليل العقلي دلّ على أنّ هذا الظاهر غير مراد.
٣- صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم تعيين معنىً آخر من المعاني التي يحتملها اللفظ.

- **ألقاب مقالة التفويض**:

يطلق على مقالة التفويض في كتب العقائد ألفاظ متعددة أهمّها ثلاثة:

اللقب الأول: "**التفويض**" وهذه أشهرها، وقد وردت في كتب أئمة السنة وفي كتب المتكلمين.

جاء في أساس التقديس ما نصّه: "الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف: حاصل هذا المذهب أنّ هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأنّ مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثمّ يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها، وقال جمهور المتكلمين؛ بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات"(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر اللوازم الباطلة لقول المفوضة في الصفات:" فتبين أنّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد"(٢).

اللقب الثاني: "**أهل التجهيل**"؛ لأنّ مقتضى قولهم: "أن يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه... ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء"(٣).

وهذا اللقب يطلقه عادةً أئمّة السنة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية حين ذكر المنحرفين عن طريق السلف في الصفات بقوله: "وأمّا المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف.. وذكر منهم أهل التجهيل"(٤).

اللقب الثالث: "**التأويل الإجمالي**" ويقصدون به: صرف اللفظ عن ظاهره دون تحديدٍ للمعنى، وهذا اللقب عادةً يطلقه المتأخرون من الأشاعرة والماتريدية. ومنهم على سبيل المثال: بعض شرّاح "الجوهرة" فقد جاء في تحفة المريد عند شرحه لقول صاحب الجوهرة:

---

(١) أساس التقديس (ص١٣٧).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢٠٥/١).
(٣) المصدر السابق (٢٠٤/١).
(٤) الفتوى الحموية الكبرى (ص١٠٦،١٠١).

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

"أوفوّض" أي: بعد التأويل الإجمالي، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوّض المراد من النص الموهم إليه تعالى"[١].

فقوله: "بعد التأويل الإجمالي": يعني به مقالة أهل التفويض.

- موقف المتكلمين من مقالة التفويض:

اختلف المتكلّمون من الأشاعرة والماتريدية من مقالة التفويض إلى ثلاثة أقوال رئيسة:

١- من ينكر مقالة التفويض ويرى أنها بدعة منكرة؛ انتصاراً منه للتأويل، وأول من ذكر هذا ابن فورك[٢] (ت ٤٠٦هـ) في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" حيث قال: "فصل آخر في الكلام على من قال: إنّ ما روينا من هذه الأخبار، وذكرنا في أمثال السنن والآثار، ممّا لا يجب الاشتغال بتأويله وتخريجه وتبيين معانيه وتفسيره.

اعلم أنّ أول ما في ذلك أنّاقد علمنا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إنّما خاطبنا بذلك ليفيدنا أنّه خاطبنا على لغة العرب، بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابهم، فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معانٍ صحيحةٍ مفيدةٍ، أو لم يشر بذلك إلى معنىً، وهذا ممّا يجلّ عنه أن يكون كلامه يخلو من فائدةٍ صحيحةٍ ومعنىً معقول. فإذا كان كذلك، فلا بدّ أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة، ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق، أو لا يكون إلى معرفتها طريق:

فإن لم يكن إلى معرفتها طريق، وجب أن يكون تعذّر ذلك لأجل أنّ اللغة التي خاطبنا بها غير مفهومة المعنى، ولا معقولة المراد، والأمر بخلاف ذلك. فعلم أنّه لم يعمّ على المخاطبين من حيث أراد بهذه الألفاظ غير ما وضعت لها، أو ما يقارب معانيها ممّا لا يخرج عن مفهوم خطابها.

إذا كان كذلك كان تعرّف معانيها ممكناً، والتوصّل إلى المراد به غير متعذّر، فعلم أنّه ممّا لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه، وأنّه لامعنى لقول من قال: إنّ ذلك ممّا لا يفهم معناه؛ إذ لو كان كذلك لكان خطابه خلواً من الفائدة، وكلامه معرّى عن مرادٍ صحيح، وذلك ممّا لا يليق به صلّى الله عليه وسلّم"[٣].

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٢٥٨).

(٢) هو أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، كان أشعرياً من علمائهم المتقدمين، اشتغل بعلم الكلام وألّف فيه، من مؤلفاته: مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ومشكل الحديث وبيانه وغيرها. توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٥/١٧).

(٣) مشكل الحديث وبيانه (ص٤٩٦).

أقول: يظهر من كلام ابن فورك أنّ هذا فيه قدح بنبوة نبينا محمدٍ صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّه قال كلاماً في صفات الله لا يفهم معناه.

٢- اعتبار مقولة التفويض المذهب الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان، وأشهر من تبنّى ذلك الجويني في كتابه "العقيدة النظامية". يقول في تقرير ذلك: "وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة. وامتنع أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول صلّى الله عليه وسلم.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على موردها وتفويض معانيها إلى الربّ تعالى. **والذي نرتضيه رأياً: وندين الله به عقلاً: اتباع سلف الأمّة. فالأولى الاتباع وترك الابتداع**"[١].

٣- الذي يجيز التفويض ويراه طريقةً صحيحةً لمن أراد سلوكها. وهذا القول تبنّاه جمهور المتكلّمين.

ومن ذلك ما ذكره صاحب جوهرة التوحيد[٢] بقوله:

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أوفوّض ورم تنزيهاً

قال شارحها في تحفة المريد: "وقوله (أوّله) أي: أحمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد.

فالمراد: أوّله تأويلاً تفصيليّاً بأن يكون فيه بيان المعنى المراد، كما هو مذهب الخلف: وهم من كانوا بعد الخمسمائة، وقيل: من بعد القرون الثلاثة.

وقوله: "أوفوّض" أي: بعد التأويل الإجمالي، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوّض المراد من النصّ الموهم إليه تعالى على طريقة السلف: وهم القرون الثلاثة: الصحابة والتابعون وأتباع التابعين.

---

(١) العقيدة النظامية (ص٣١).

(٢) منظومة في عقائد متأخّري الأشاعرة، أنشأها إبراهيم اللقاني ليلاً بإشارةٍ من شيخه الشرنوبي، عدد أبياتها ١٤٣ بيتاً، وله على منظومته ثلاثة شروح: الأول وهو أكبرها، واسمه: عمدة المريد لجوهرة التوحيد، والثاني: وهو أوسطها، واسمه: تلخيص التجريد لعمدة المريد. والثالث وهو أصغرها، واسمه: هداية المريد. انظر: مقدمة المحقق أحمد الشاذلي لشرح البيجوري على الجوهرة (ص١٢).

وطريقة الخلف أعلم وأحكم؛ لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح؛ ولذلك قدّمها المصنّف، وطريقة السلف أسلم؛ لما فيها من السلامة من تعيين معنىً قد يكون غير مرادٍ له تعالى"[١].

أقول: فهذا القول المعتمد عند جمهور المتأخّرين. وجعلوا التفويض في منزلةٍ أقلّ من التأويل. وقالوا مقولتهم: "مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم".

ويعنون بمذهب السلف أسلم: باعتبار التفويض وترك الخوض في المعاني، ومذهب الخلف أعلم وأحكم: باعتباره التأويل والدخول في المعاني.

فهذا بإيجاز موقف المتكلّمين من مقالة التفويض.

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٢٥٦-٢٥٨).

المبحث الأول: بطلان مقالة التفويض

التفويض في نصوص الصفات باطل؛ لوجوه منها:

١- أنّ التفويض بهذا المعنى مبنيّ على أساسٍ فاسد، وهو أنّ ظاهر النصوص باطل لا يليق بالله؛ (لأنّه بزعمه يوهم التشبيه والتجسيم)، وهذا جناية على النصوص حيث جعلوها دالّةً على معنًى باطلٍ غير لائقٍ بالله تعالى، ولا مرادٍ له.

٢- أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم كان يحضر مجلسه أقوام مختلفو الأفهام متفاوتوا الإدراك ولم ينقل عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يحذّر من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله تعالى، ممّا يبيّن أنّها على ظاهرها، وأنّها مفهومة عندهم[1]؛ ولذا فإنّه أقرّ الجارية عليه الصلاة والسلام حين أجابت عن سؤاله "أين الله"؟ بقولها: "في السماء"[2] وحكم لها بالإيمان، ولم ينكر عليها بأنّ ذلك يقتضي التحيّز في مكان.

٣- أنّ بدعة التفويض مناقضة لمقصد الرسالة؛ فإنّ المقصد الأعلى من الرسالة "هداية الناس" وإرشادهم لمعرفة خالقهم ومعبودهم، وإذا كانت نصوص الصفات لا تعلم معانيها، فكيف تكون إذاً هداية الناس لمعبودهم؟!.

٤- أنّ نصوص الصفات جاءت بأساليب متعددةٍ ودلالاتٍ متنوعةٍ؛ تؤكّد أنّ ظاهرها هو المطلوب فهمه ومعرفة معناه.

فعلى سبيل: صفة اليدين لله جلّ وعلا فقد "ورد لفظ اليدين في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مئة موضعٍ وروداً متنوعاً متصرّفاً فيه مقروناً بما يدلّ على أنّها يد حقيقية من الإمساك والطيّ والقبض والبسط.. وأنّه مسح ظهر آدم بيده.."[3]؛ ممّا يدلّ على أنّها معلومة المعنى.

٥- أنّ مقالة التفويض مناقضة لطريق بيان الشريعة لمقاصدها؛ فإنّ الشريعة كثيراً ما تربط بين الصفات وآثارها ومتعلّقاتها، فإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالعظمة ذكرت صفة القوة والجبروت والاستغناء. وإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالمحبة والمغفرة ذكرت صفة الرحمة. ومن الأمثلة على ذلك: قوله صلّى الله عليه

---

(١) انظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي الكرمي (ص٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (برقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (١٧١/٢).

وسلّم في الحديث الصحيح: "يا أيّها النّاس اربعوا على أنفسكم فإنّكم لا تدعون أصمّ ولا غائباً، إنّه معكم إنّه سميع قريب"(١).

فهذا الحديث يدلّ دلالةً صريحةً على أنّ السمع والقرب له معنىً يفهمه الناس؛ ولهذا ربط النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين حالهم في الدعاء وبين هذين الاسمين، فلو كانت أسماء الله وصفاته لا معنى لها ولا يفهم منها شيء فما فائدة هذا الربط وهذا البيان؟!.

٦- أنّ الصحابة رضي الله عنهم وهم أعلم الناس بمراد الله ورسوله فسّروا كثيراً من صفات الله جلّ وعلا؛ ممّا يدلّ أنّهم علموا معناها، فمن ذلك:

- قال عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه: "الصمد: السيد الذي قد انتهى سؤدده"(٢).

- وقال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: "السيد الذي كمل في سؤدده والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلاّ له"(٣).

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما الصفات على ظاهرها بحسب مقتضى لغة العرب، فوصفه ابن مسعودٍ بالسيد الذي انتهى سؤدده، ووصفه ابن عباس بالحلم والعظمة والعلم والحكمة وغيرها من صفات الكمال وبينّا أنّ لله أكمل الصفات فلا يماثل الله أحداً في صفاته، وهذا يدلّ على أنّهما أجريا اللفظ على ظاهره، ولم يفوضا معناه إلى الله جلّ وعلا.

- وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: "خلق الله أربعة أشياء بيده: آدم، والعرش، والقلم، وجنات عدنٍ، ثمّ قال لسائر الخلق: كن فكان"(٤). فأثبت لله جلّ وعلا صفة اليدين.

والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب كثيرة جداً في إثبات الصفات لله جلّ وعلا وإدراكهم لمعناها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه .كتاب الدعوات برقم (٧٣٨٤) واللفظ له ومسلم في صحيحه. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٦٢/١).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤/١٥).

(٤) أخرجه الآجرّي في الشريعة (١١٨٢/٣).

المبحث الثاني: أقوال أئمّة السنة في نقض بدعة التفويض

وذلك باستخراج المعاني من كلام أئمّة السلف التي تدلّ على نقضهم لبدعة التفويض.

والأدلّة التي تدلّ على أنّ السلف ليسوا مفوضةً وإنّما كانوا من مثبتة الصفات كثيرة فمنها:

١- طريقة توضيحهم لمذهبهم؛ فإنّهم حين يوضحون مذهبهم ويشرحونه يظهرون في مذهبهم أنهم يثبتون الصفات لله على الحقيقة، وأنهم يعتقدون أنّها ثابتة لله حقيقةً لا مجازاً، فاستعمال الحقيقة ونفي المجاز يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى، وهذا المعنى مشهور ومنتشر في كلام أئمّة السلف. ومن ذلك:

- قول ابن جرير الطبري[١] (ت ٣١٠هـ): "الصواب من هذا القول عندنا: أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جلّ ثناؤه، فقال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١٥]. فيقال: الله سميع بصير، له سمع وبصر؛ إذ لا يعقل مسمّى سميعاً بصيراً في لغةٍ ولاعقلٍ في النشوء والعادة والمتعارف إلاّ من له سمع وبصر... فنثبت كلّ هذه المعاني التي ذكرنا أنّها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على **ما يعقل من حقيقة الإثبات**"[٢].

وقال الإمام ابن عبدالبر[٣] (ت ٤٦٣هـ): "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز"[٤].

فهو يحكي الإجماع على أنّ الصفات محمولة على الحقيقة لا على المجاز، والمفوضة يدّعون أنّه يجب صرف اللفظ عن ظاهره، وتأويله تأويلاً إجمالياً.

وقال أيضاً: "ومن حقّ الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمّة أنّه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلاّ على ذلك، وإنّما يوجّه كلام الله عز وجلّ إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادّعاء المجاز لكل مدّعٍ ما ثبت شيء من العبارات.

---

(١) هو محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، الإمام المفسّر، أحد أعلام السلف، له مصنفات منها: جامع البيان في تأويل آي القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وصريح السنة وغيرها، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٣٢).

(٣) هو يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عاصم، النميري المالكي، أبو عمر، حافظ المغرب، وصاحب التصانيف الشهيرة، من مؤلفاته: التمهيد، والاستذكار، وغيرها. توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨).

(٤) التمهيد (١٤٥/٧).

وجلّ الله عن أن يخاطب إلاّ بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها ممّا يصحّ معناه عند السامعين. والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكّن فيه"(١).

فكلامه صريح في أنّ الله خاطب الناس بما تفهمه العرب من لغتها، ممّا له معنى، بينما أهل التفويض يزعمون أنّ المعنى يستحيل إدراكه لأحدٍ من البشر.

٢- تأكيد أئمّة السلف على ضرورة الأخذ بظاهر النص وردّهم على من خالف "الظاهر".

ومعنى هذا الدليل: أنّهم ينكرون على من ترك الأخذ بظاهر نصوص الصفات، ووصفوه بالبدعة والانحراف. وهذا المعنى ذكره غير واحدٍ من أئمّة السنة.

يقول قوّام السنة الأصبهاني(٢) (ت ٥٣٥هـ): "مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه، أنّ صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه، **إنّما هي على ظاهرها المعروف المشهور**، من غير كيفٍ يتوهّم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل"(٣).

بينما المفوضة ترى أنّ الظاهر غير مراد وتمنع من الأخذ به.

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني(٤) (ت ٤٤٩هـ) ناقلاً إجماع أهل الحديث على الأخذ بظاهر نصوص الصفات: "أصحاب الحديث حفظ الله أحياءهم ورحم موتاهم يشهدون لله بالوحدانية، وللرسول بالرسالة والنبوة ﷺ، ويعرفون ربّهم بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت في الأخبار الصحاح، ونقلت العدول الثقات عنه، ويثبتون له جلّ جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه فيقولون إنّه خلق آدم بيديه.. **ولا يحرّفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو**

---

(١) المصدر السابق (١٢٩/٧).

(٢) هو إسماعيل بن محمّد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقّب بقوام السنة، كان إماماً في الاعتقاد والتفسير والحديث واللغة، من مؤلفاته: الحجة في بيان المحجة، ودلائل النبوة وغيرها. توفي سنة ٥٣٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٨٠/٢٠).

(٣) نقله الذهبي في العلو (ص٢٦٣).

(٤) هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد النيسابوري الصابوني الشافعي، من أئمة السلف وأعلامهم، من مؤلفاته: عقيدة السلف أصحاب الحديث، الدعوات، وغيرها. توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٠/١٨).

القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية أهلكهم الله، ولا يكيفونها بكيفٍ أو شبهها بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة خذلهم الله. **وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف، والتشبيه والتكييف، ومنّ عليهم بالتعريف والتفهيم**، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]... وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت به الأخبار الصحاح، من السمع والبصر والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول والكلام، والرضى، والسخط، والحب، والبغض، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيهٍ لشيءٍ من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ، من غير زيادةٍ عليه، ولا إضافةٍ إليه، ولا تكييفٍ له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، **ولا إزالةٍ للفظ الخبر عمّا تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويلٍ منكر يستنكر، ويجرون على الظاهر**"(١).

فكلامه صريح في إجراء نصوص الصفات على ظواهرها في الوضع اللغوي. وهذا فيه إدراك للمعنى.

بخلاف ما عليه المفوضة الذين يرون أنّ المراد بالظاهر ظاهر اللفظ لا ظاهر المعنى.

٣- تفسير الصفات بذكر نقيضها أو المقابلة بين الصفة ونقيضها فيقولون: "الله يعلم ولا يجهل"، "والله يقدر ولا يعجز". فلو كانوا مفوضةً لما ذكروا تفسير الصفات بما يناقضها؛ ممّا يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

يقول الإمام حرب الكرماني(٢) (ت ٢٨٠هـ) في الاعتقاد الذي نقل عليه إجماع السلف: "والله تبارك وتعالى سميع لا يشكّ، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، رقيب لا يغفل"(٣).

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٦٠-١٦٥).

(٢) هو الإمام حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي السيرجاني الكرماني، قال عنه الذهبي: "كان حرب من أوعية العلم. حمل عن: إسحاق وأحمد، وكان عالم كرمان في عصره، يذكر مع الأثرم والمرّوذي، ارتحل إليه الخلال وأكثر عنه". وتعتبر عقيدته من أوسع عقائد أئمة السلف المتقدمين، وتميزت بأبواب ومسائل في السنة لا تكاد تقف عليها في غير هذه العقيدة مع التعريف بالفرق. توفي سنة ٢٨٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٤٤/١٣).

(٣) اعتقاد حرب بن إسماعيل الكرماني (ص٥٨٠) ضمن الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر. جمعه: عادل آل حمدان.

فالإمام حرب هنا ينقل عن أئمة السلف أنهم يذكرون الصفة ونقيضها، فلو كانوا مفوضةً لم يكونوا ليستخدموا النقيض. فاستعمالهم للنقيض يدلّ على أنهم مدركون للمعنى.

٤- تبنّي أئمة السلف للمنهج التفسيري للأسماء والصفات؛ فهم تبنّوا المنهج الذي يفسّر معاني الأسماء والصفات، وهذا المعنى تكرّر في أقوالهم. يقول الإمام الترمذي[١] (ت٢٧٩هـ) بعد أن ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة في الصفات: "وأمّا الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه. وقد ذكر الله عز وجلّ في غير موضعٍ من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات، ففسروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا القوة"[٢]. فالإمام الترمذي ينسب منهج التفسير لنصوص الصفات لأئمّة السلف. وأنّه يخالف تفسير الجهمية المؤولة لنصوص الصفات.

وقد ورد عن أئمة السلف تفسير لبعض أفراد الصفات، ومن ذلك صفة "استواء الله على عرشه".

فسّرها السلف بأربعة عبارات :العلو والارتفاع والاستقرار والصعود.[٣] وهذه التفسيرات تدلّ على أنّهم يدركون المعنى من الاستواء. ولو كانوا مفوضة لما فسروا الاستواء بهذه المعاني الأربعة.

وقال الذهبي: "وقال حرب بن إسماعيل: قلت لإسحاق بن راهويه[٤] (ت ٢٣٨هـ) في قول الله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة:٧]. كيف تقول فيه؟ قال: حيث ما كنت فهو أقرب إليك من حبل الوريد، وهو بائن من خلقه "ثمّ ذكر عن

---

(١) هو مُحمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، كنيته: أبو عيسى، من أئمة الحديث، وكتابه مشهور "الجامع الصحيح"، والشمائل المحمدية، وغيرها. توفي سنة ٢٧٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣).

(٢) سنن الترمذي (٥٠/٣) .

(٣) أشار لهذه المعاني الأربعة ابن القيم في النونية بقوله:

فلهم عبارات عليها أربـــــع	قد حصّلت للفارس الطعّان
وهي استقرّ وقد علا وكذلك ار	تفع الذي ما فيه من نكـران
وكذاك قد صعد الذي هو رابع	وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفســـيره	أدرى مـن الجهميّ بالقـرآن

انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣٦١/١).

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبدالله التميمي ثمّ الحنظلي المروزي، كنيته: أبو يعقوب. قال حنبل: سئل أحمد عن إسحاق؟ فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟!إسحاق عندنا إمام. توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٨/١١).

ابن المبارك[1] (ت ١٨١هـ): "هو على عرشه بائن من خلقه" ثمّ قال: وأعلى شيء من ذلك وأثبته قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]"[2].

فالإمام إسحاق صرّح بمباينة الله لخلقه، وإيراده لأثر ابن المبارك وآية الاستواء، وجعلُ ذلك كلّه في مقابل (قرب الله لعباده)، دالٌّ على إدراكه لمعنى العلو على حقيقته وتفسيره للاستواء بالعلو على العرش.

٥- "التصرّف في اللفظ": ومعنى هذا أنّ أئمة السلف يتصرّفون في ألفاظ الصفات ويغيّرون من تركيبها، فيجعلون صيغة الاسم صيغة فعل، والصيغة الفعلية يجعلونها اسمية، فالله جلّ وعلا ذكر الاستواء في سبعة مواضع كلّها بصيغة الفعل "استوى على العرش". ومع ذلك فأئمة السلف يستخدمون صيغة الاسم ويقولون: "الله مستوٍ على العرش"[3]. فهذا التغيير للصيغ يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى فغيّروا الصيغة بناءً عليه، فالتصرّف في الصيغة يدلّ على نقيض أهل التفويض.

وهذا تجده كثيراً في أقوالهم وتقريراتهم لمسائل الصفات.

قال الإمام المزني[4] (ت ١٨١هـ): "عالٍ على عرشه بائن من خلقه، موجود وليس بمعدوم ولا مفقود"[5]. وذكر أنّ هذه العقيدة مجمع عليها، فقال: "هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى، وجانبوا التكلّف فيما كفوا فسدّدوا بعون الله ووفقوا"[6].

٦- "التعبير باللفظ المرادف": بحيث أنّهم يأتون للفظٍ ورد في نصوص الأسماء والصفات فيعبرون عنه بلفظٍ آخر لم يرد في النصوص، أو ورد في نصٍ آخر بالمعنى نفسه.

فمن ذلك: قولهم "الله فوق العرش"؛ فهذه العبارة لم تستخدم في نصوص الكتاب والسنة وإنّما المستخدم "استوى على العرش"؛ فهو عبّر عن الاستواء باللفظ المرادف وهو "الفوقية".

---

(١) هو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم المروزي. كنيته: أبو عبدالرحمن. قال عنه ابن معين: ابن المبارك أمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة ١٨١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨).

(٢) العرش للذهبي (٣١٢/٢).

(٣) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد من رواية حنبل بن إسحاق. كما في السنة للخلال (٧٦/٢).

(٤) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني. كنيته: أبو إبراهيم. قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي. وقال عنه الذهبي: "تلميذ الشافعي.. وهو قليل الرواية، ولكنه كان رأساً في الفقه". توفي سنة ٢٦٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٢/١٢).

(٥) شرح السنة للمزني (٨٠).

(٦) المصدر السابق (ص٨٩).

قال ابن أبي زيد القيرواني[١] (ت ٣٨٦هـ): "وهو العلي العظيم العالم الخبير المدبر القدير السميع البصير العلي الكبير، **وأنّه فوق عرشه المجيد بذاته**، وهو في كلّ مكانٍ بعلمه"[٢]، وأكّد استوائه على العرش بلفظ: "بذاته".

ونقل الإمام السجزي[٣] (ت ٤٤٤هـ) اتفاق أئمة السلف على أنّ الله فوق العرش بذاته فقال: "ونصّ أحمد بن حنبل –رحمة الله عليه– على: أنّ الله بذاته فوق العرش، وعلمه بكلّ مكان. وروى ذلك هو وغيره، عن عبدالله بن نافع، عن مالك بن أنس –رحمة الله عليه– وقد رواه غير واحدٍ مع ابن نافع، عن مالك ابن أنس.

وكذلك رواه الثقات، عن سفيان بن سعيد الثوري. وروي نحوه عن الأوزاعي؛ وهؤلاء أئمّة الآفاق"[٤].

فكان السلف يعبّرون بالألفاظ المترادفة؛ ممّا يدلّ على أنّهم مدركون لمعاني الصفات.

٧- تقريرهم أنّ نصوص الصفات يجب أن تُفهم على ما تعرفه العرب من كلامها، ومعنى هذا الدليل:

أنّ أئمّة السلف يقرّرون بأنّ علينا أن نفهم الأسماء والصفات على ما هو معروف في لغة العرب.

وقد قرّر هذا المعنى غير واحدٍ من أئمة السنة.

يقول الإمام ابن قتيبة[٥] (ت ٢٧٦هـ): "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله، ولا نزيل اللفظ عمّا تعرفه العرب، وتضعه عليه، وتُمسك عمّا سوى ذلك"[٦].

---

(١) هو عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن النفزي القيرواني. كنيته: أبو محمّد. إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله. وكان يعرف بمالك الصغير. وكان على طريقة السلف في الاعتقاد. من مؤلفاته: الرسالة، والنوادر والزيات، توفي سنة ٣٨٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٠-١٣).

(٢) الرسالة (ص٥)

(٣) هو عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمّد بن حاتم الوايلي البكري، السجزي، أبونصر، إمام سلفي، من مؤلفاته: الرد على من أنكر الحرف والصوت، والإبانة في الرد على الزائغين في مسألة القرآن. توفي سنة ٤٤٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٦٥٤).

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٧٩).

(٥) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كنيته: أبو محمّد، خطيب أهل السنة وأحد أئمّة السلف. من مؤلفاته: تفسير غريب القرآن، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية وغيرها، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦).

(٦) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٣٠).

ثمّ طبّق ذلك على صفة اليدين لله جلّ وعلا قائلاً: "لا يجوز أن يكون أراد في هذا الموضع النعمة؛ لأنّه قال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة:٦٤] والنعم لا تُغلّ، وقال: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة:٦٤] معارضةً بمثل ما قالوا، ولا يجوز أن يكون أراد غُلّت نعمهم، ثمّ قال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤]. ولا يجوز أن يريد نعمتاه مبسوطتان... فإن قال لنا: ما اليدان ها هنا؟ قلنا له: **هما اليدان اللتان تعرف الناس؛ كذلك قال ابن عباس في هذه الآية: "اليدان اليدان"**، وقال النبيّ ﷺ: "كلتا يديه يمين" فهل يجوز لأحدٍ أن يجعل اليدين ها هنا نعمةً أو نعمتين؟! وقال: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] فنحن نقول كما قال الله تعالى، وكما قال رسوله، **ولا نتجاهل**، ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنّا لا نقول: كيف اليدان؟"(١).

وقال الإمام السجزي: "الواجب أن يُعلم أنّ الله تعالى إذا وصف نفسه بصفةٍ سبحانه هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبيّن سبحانه أنّها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسّرها النبيّ ﷺ لما أدّاها بتفسيرٍ يخالف الظاهر، فهي على خلاف ما يعقلونه ويتعارفونه.

والذي يوضّح ذلك: هو أنّ الله سبحانه قد أثبت لذاته علماً، ونطق بذلك كتابه؛ فقال: ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء:١٦٦]. وكان المعقول من العلم عند المخاطبين به؛ أنّه إدراك المعلوم على ما هو بهت؛ فكان علم الله سبحانه إدراك المعلوم على ما هو به، وعلم المحدث أيضاً؛ إدراك المعلوم على ما هو به....، ومع ذلك فليس مثل علمه علم؛ لأنّ علمه صفة لازمة لذاته سبحانه في الأزل. لا يدخل عليه السهو، ولا يجوز منه الجهل، ولا النسيان. وعلم المحدث؛ عرض مكتسب يوجد وقتاً، ويُعدم وقتاً"(٢).

وهذا ممّا يوضّح أنهم يثبتون معاني الصفات لله جلّ وعلا بخلاف المفوضة الذين يرون استحالة أن يكون لها معنىً فضلاً عن كون البشر يدركونه.

٨- استعمال أئمة السلف لأسلوب تحقيق الصفة، ومعنى هذا الدليل: أنّ أئمّة السلف كانوا يستخدمون أسلوب الإشارة لشرح معنى الصفة. فقد استخدموه في صفة التجلّي لله. فلو كانوا

(١) المصدر السابق (ص٢٦-٢٨).

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٩٦-٩٧).

مفوضةً لما استخدموا هذا الأسلوب، فإنّ هذا الأسلوب يناقض التفويض ويدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

فقد روى الإمام ابن بطة[1] (ت ٣٨٧هـ) في الإبانة الكبرى تحت (باب جامع من أحاديث الصفات رواها الأئمة، والشيوخ الثقات، الإيمان بها من تمام السنة، وكمال الديانة، لا ينكرها إلاّ جهميّ) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنسٍ رضي الله عنه، أنّ النبيّ ﷺ تلا هذه الآية: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣]، قال: هكذا بأصبعه، ووضع النبيّ صلى الله عليه وسلم الإبهام على المفصل الأعلى من الخنصر فساخ الجبل"[2].

وفي لفظٍ آخر: "قال هكذا، وأشار بطرف الخنصر يحكيه"[3]. وفي هذا تحقيق لصفة الأصابع لله جلّ وعلا.

فهذا الأسلوب وهو أسلوب الإشارة دليل على تأكيد الصفة وأنهم عارفون بمعناها.

وروى الإمام أبو داود[4] (ت ٢٧٥هـ) في سننه من حديث أبي يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال: سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨].

قال: "رأيتُ رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه.

قال أبو هريرة: "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقرؤها ويضع إصبعيه".

قال ابن يونس: قال المقرئ: يعني: أنّ الله سميع بصير. يعني: أنّ لله سمعاً وبصراً.

قال أبو داود: "وهذا رد على الجهمية"[5].

---

(١) هو عبيد الله بن مُحَّد بن مُحَّد بن حمدان. كنيته: أبو عبدالله العكبري. من كبار علماء الحنابلة وفقهائهم، صنّف التصانيف المفيدة، من مؤلفاته: الإبانة الكبرى والصغرى ،وإبطال الحيل وغيرها. توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٥٢٩/١٦).

(٢) الإبانة الكبرى –كتاب الرد على الجهمية– (٥٣٥/٢). وعبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة برقم (٤٨٤).قال عن إسناده الذهبي في الأربعين ص١٣٣: هذا الحديث على رسم مسلم. يعني على شرطه.

(٣) أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة برقم (٤٨٦).

(٤) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، الحافظ المحدث صاحب السنن وهو أشهر مؤلفاته، وكان مع إمامته في الحديث من كبار الفقهاء، وعلى مذهب السلف في الاعتقاد، من مؤلفاته: رسالته لأهل مكة في بيان منهجه في سننه. توفي سنة ٢٧٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٤/١٣).

(٥) سنن أبي داود، حديث رقم (٤٧٢٨).

وهذا صريح في تحقيق صفتي السمع والبصر وأنّهم مدركون لمعاني هاتين الصفتين لله جلّ وعلا.

بخلاف المفوضة الذين لا يرون معاني مفهومة لهذه الصفات.

٩- استعمال أئمّة السلف للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنىٰ: ومعنىٰ هذا الدليل: أنّ أئمّة السلف في شرحهم لمعاني الصفات يذكرون ألفاظاً تدلّ علىٰ أنّهم يقصدون المعنىٰ بالفعل.

من ذلك: لفظ "بائن من خلقه". وهذا اللفظ استعمله كثير من أئمّة السلف في إثبات العلو والفوقية، وأنّه مباين لخلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولافي مخلوقاته شيء من ذاته. فهذا اللفظ يدل علىٰ أنهم يقصدون حقيقة علو وفوقية الذات.

ويقولون: "مستوٍ علىٰ العرش بذاته". فلفظة "بذاته" ليست موجودةً لافي الكتاب ولافي السنة ممّا يدلّ علىٰ أنّهم يقصدون حقيقة الاستواء.

ومن ذلك: قولهم: "يأتي يوم القيامة بنفسه". فزادوا بنفسه؛ ليدلّلوا علىٰ أنّهم قصدوا الإتيان حقيقةً.

فمجمل الألفاظ التي استعملوها:

١- بائن من خلقه.

٢- استوىٰ علىٰ العرش بذاته.

٣- يأتي يوم القيامة بنفسه. فهذا يدلّ علىٰ أنهم مدركون لحقيقة صفات الله جلّ وعلا.

يقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي[١] (ت ٢٨٠هـ) في تقريره لصفة مجيء الله يوم القيامة بعد ذكره للآيات الدالّة عليها: "عُلم بما قصّ الله من الدليل وبما حدّ لنزول الملائكة يومئذٍ أنّ هذا **إتيان الله بنفسه يوم القيامة** ليلي محاسبة خلقه بنفسه، لا يلي ذلك أحد غيره"[٢].

وقيل للإمام أحمد: الله فوق السماء السابعة علىٰ عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكلّ مكان؟ قال: نعم، هو علىٰ عرشه ولا يخلو شيء من علمه"[٣].

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، محدث حافظ، من أئمة السلف وأعلامهم، من مؤلفاته: الرد علىٰ الجهمية، والرد علىٰ بشر المريسي، توفي سنة ٢٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣١٩/١٣).

(٢) نقض الدارمي علىٰ المريسي (ص١٢٣-١٢٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤٤٥/٣) برقم (٦٧٤).

قال الإمام ابن بطة: "وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين، وجميع أهل القبلة من المؤمنين: أنّ الله تبارك وتعالىٰ علىٰ عرشه، فوق سماواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبىٰ ذلك ولا ينكره إلاّ من انتحل مذاهب الحلولية. وهم قوم زاغت قلوبهم، واستهوتهم الشياطين فمرقوا من الدين، وقالوا: إنّ الله ذاته لا يخلو منه مكان، فقالوا: إنّه في الأرض كما هو في السماء، وهو بذاته حالٌّ في جميع الأشياء.

وقد أكذبهم القرآن والسنة، وأقاويل الصحابة والتابعين من علماء المسلمين"[(١)].

وقال الإمام مُحَّد بن عثمان بن أبي شيبة[(٢)] (ت ٢٩٧هـ): "ثمّ توافرت الأخبار علىٰ أنّ الله تعالىٰ خلق العرش فاستوىٰ عليه بذاته،.. فهو فوق السماوات وفوق العرش بذاته متخلّصاً من خلقه، بائناً منهم، علمه في خلقه، لا يخرجون من علمه"[(٣)]. بخلاف المفوضة الذين يجعلون نصوص الصفات ألفاظاً لامعاني لها.

١٠- إثبات تفاصيل الصفة: فأئمّة السلف لم يقتصروا علىٰ إثبات لفظ "الصفة" فقط، وإنّما دخلوا في تفاصيلها وتحدّثوا عنها. ومن أكثر الصفات التي تحدّث أئمة السلف في تفاصيلها:

- صفة الكلام.
- صفة الاستواء.
- صفة اليدين.

فإنهم يقولون في صفة الكلام: "منه بدأ وإليه يعود"[(٤)]، و"أنّ الله ينادي بصوتٍ يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرُب"[(٥)].

وعبّروا عن الاستواء ب "فوق" وزادوا لفظة: "بذاته"، فذكروا تفاصيل متعلّقة بهذه الصفة[(٦)].

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٤٣٥/٢).

(٢) هو الحافظ المسند مُحَّد بن عثمان بن أبي شيبة، كنيته: أبو جعفر العبسي الكوفي. من مؤلفاته: كتاب العرش. توفي سنة ٢٩٧هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٤).

(٣) العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة (ص٢٩١).

(٤) انظر: كلام الإمام أحمد كما في السنة للخلال (٧٥/٢).

(٥) انظر: كلام الإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٤٩).

(٦) انظر: تفسير الضحاك لقوله جلّ وعلا: "ما يكون من نجوىٰ ثلاثةٍ إلاّ هو رابعهم إلىٰ قوله: "هو معهم" [المجادلة:٧] قال: هو فوق العرش، وعلمه معهم". تفسير الطبري (٢٣٧/٢٣).

وأمّا صفة اليدين فقد تحدّثوا عنها كثيراً سواءً بلفظ "خلق آدم بيده"(١)، "قبض بيده"(٢) أو "وكلتا يديه يمين"(٣).

ويستحيل أن تصدر تلك الاستعمالات من المفوضة.

١١- تفسيرهم لمعنى التشبيه المذموم:

فأئمّة السلف كانوا ينكرون على المشبهة ويذكرون المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه.

فيقولون عن مقالة التشبيه: هي التي تقول: يد الله كأيدينا"، وقدم الله مثل أقدامنا، ولو كانوا مفوضةً لقالوا:

إنّ التشبيه هو إثبات معنىً لليد وللقدم. فحين بيّنوا معنى التشبيه الذي ينكرونه علمنا أنّه لا يدخل فيه إثبات المعنى، وإنما يدخل فيه المعنى المشابه للمخلوقين.

قال الإمام إسحاق بن راهويه: "وإنّما يكون التشبيه إذا قال :يدُ كيد أو مثل يد، أو سمعُ كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع؛ فهذا التشبيه، وأمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف؟ ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(٤) [الشورى:١١].
[الشورى:١١].

وكلامه صريح في أنّ من قال: لله يد ليست كيدي، وقدم ليست كقدمي فهو ليس مشبهاً، ومن المعلوم أنّ التشبيه لا يكون إلاّ بعد إدراك المعنى.

١٢- تفسيرهم لمعنى الإحصاء الوارد في حديث الأسماء:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً مائةً إلاّ واحدةً من أحصاها دخل الجنّة"(٥). فيذكرون من معاني الإحصاء: حفظ المعنى وإدراكه.

---

(١) انظر: كلام الإمام ابن منده في كتابه: الرد على الجهمية (ص٦٨).وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥١٠/٢).

(٢) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد قال: "من زعم أنّ يده نعماه كيف يصنع بقوله: "خلقتُ بيدي" ص:٧٥،مشددة؟.وحين خلق آدم فقبض؛ يعني: من جميع الأرض". انظر: السنة للخلال (٣٣٧/٢).

(٣) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد في اعتقاده الذي نقله مُحَمَّد بن عوف. انظر: الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر (ص٣٨٨).

(٤) اعتقاد إسحاق بن راهويه (ص٣٠٠)ضمن الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب لله مائةً اسمٍ غير واحد برقم (٦٠٤٧)،ومسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار برقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يقول أبو عمرو الطلمنكي[1] (ت ٤٢٩هـ): "من تمام المعرفة بأسماء الله وصفاته والتي يستحقّ بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ، المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمّن من الفوائد وتدلّ عليه من الحقائق ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولا مستفيداً بذكرها ما تدلّ عليه من المعاني"[2]. ممّا يدلّ على أنّهم ليسوا مفوضةً. فهذه بعض الأدلة المستخرجة من أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

(١) هو الإمام المقرئ المحدث، أبو عمر أحمد بن مُحَّد بن عبدالله المعافري الأندلسي الطلمنكي، كان فاضلاً ضابطاً، شديداً في السنة. كان عجباً في حفظ علوم القرآن: قراءاته ولغته وإعرابه وأحكامه ومنسوخه ومعانيه. توفي سنة ٤٢٩هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٦٧-٥٦٩).

(٢) فتح الباري للحافظ ابن حجر (١١/٢٢٩).

المبحث الثالث: مآلات بدعة التفويض

المآلات على بدعة التفويض في الصفات كثيرة منها:

١- القدح في حكمة الربّ جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لا يتمكّن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلّم به، فعلى قولهم تكون نصوص الصفات ألغاز وأحاجيّ لامعنى لها.

٢- غلق باب التدبر لهذه النصوص؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإذا كان الله قد حضّ الكفار والمنافقين على تدبّره، عُلم أنّ معانيه ممّا يمكن للكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها؛ فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين؟ وهذا يبيّن أنّ معانيه كانت معروفةً بيّنةً لهم"(١).

وقال أيضاً: "النبيّ ﷺ بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه جميعاً، فإنّ البيان لا يحصل بدون هذا، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]. وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [ال عمران:١٣٨].

ولو خاطبهم بلفظٍ لم يفهموا معناه لم يكن ذلك بياناً.. قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت :٤٤]، أي: أقرآن أعجميّ ونبيّ عربي أو مخاطب عربي! فدلّ على أنّه فصّل آياته، والتفصيل التبيين المنافي للإجمال، فلو كانت آياته مجملةً لم يفهم معناها لم تكن آياته قد فصّلت، والتفصيل إنّما يكون للبيان والتمييز الذي يزول معه الاشتباه والاشتراك والإجمال المنافي لفهم المراد بالخطاب"(٢).

٣- تجهيل النبي ﷺ ونسبة التقصير إليه في البلاغ. وتجهيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بل حتى الملائكة.

وفي تقرير هذا المآل الباطل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير ممّا وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه..

(١) القاعدة المراكشية (ص٣٠).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص١١).

ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنّه جعله هدىً وبياناً للناس وأمر الرسول أن يبلّغ البلاغ المبين، وأن يبيّن للناس ما نزّل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الربّ عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكلّ شيء.. لا يعلم أحد معناه، فلا يُعقل ولا يتدبّر ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزّل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلّ ملحدٍ ومبتدع: الحقّ في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأنّ تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدلّ به، فيبقى هذا الباب سدّاً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إنّ الهدى والبيان في طريقنا لافي طريق الأنبياء؛ لأنّا نحن نعلم ما نقوله ونبيّنه بالأدلّة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبيّنوا مرادهم.

فتبين أنّ قول أهل التفويض الذي يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد"(١).

وقال أيضاً: "من جعل الرسول ﷺ غير عالمٍ بمعنى القرآن الذي أنزل إليه، ولا جبريل؛ جعله غير عالمٍ بالسمعيات، ولم يجعل القرآن هدىً ولا بياناً للناس"(٢).

"فعلى قولهم: تكلّم -أي الرسول- بكلامٍ لا يعرف معناه"(٣).

ولاشكّ في خطورة هذه المآلات الباطلة التي ترتبت على مقالة أهل التفويض في نصوص الصفات.

وبما سبق يتبيّن أنّ أئمة السلف —رحمهم الله- كانوا مثبتةً لصفات الله جلّ وعلا على الوجع اللائق به.

ومن خلال ما تمّ ذكره من أقوالهم واستخراج المعاني الدالّة من كلامهم تبين أنهم مباينون كلّ المباينة لبدعة التفويض في الصفات، وأن نسبة ذلك لهم غلط محض، بل كذب عليهم. فهم أعرف الناس بمعاني الأسماء والصفات والتعبد لله جلّ وعلا بها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص١١٢).

(٣) المصدر السابق (ص١٠٦).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

– التفويض: ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا مع اعتقاد أنّ ظاهرها غير مراد؛ لأنّه يقتضي التشبيه والتجسيم مع عدم تحديد للمعنى المصروف إليه.

– ألقاب مقالة التفويض: أهل التجهيل، التفويض، التأويل الإجمالي.

– اختلف المتكلمون في مقالة التفويض: فمنهم من منعها وردّ عليها، ومنهم من رآها الطريق الأمثل ومنع من التأويل، ومنهم من رآها طريقةً صحيحةً لكنّها دون التأويل في الدرجة.

– المعاني التي تمّ استخراجها من أقوال أئمة السلف في نقض مقالة التفويض متنوعة فمنها: تأكيدهم على ضرورة الأخذ بظاهر النصوص وردّهم على من خالف الظاهر، وإثباتهم للصفات على الحقيقة دون المجاز.

وتفسيرهم لأفراد الصفات، والتصرّف في اللفظ، واستعمالهم لأسلوب تحقيق الصفة، وأنه يجب فهمها على ما تعرفه العرب من كلامها، واستعمالهم للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى، وإثبات تفاصيل الصفة، وإنكارهم على المشبهة مع ذكر المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه. وغير ذلك.

– مآلات التفويض: القدح في حكمة الرب جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لا يتمكّن المخاطب من فهمه.

وإغلاق باب التدبر لكلام الله؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

ونسبة التقصير للنبيّ صلى الله عليه وسلّم في البلاغ. وأنه لا يعلم معاني نصوص الصفات لله جلّ وعلا.

وأمّا التوصيات:

فأوصي بدراسة بعض شبهات الأشاعرة المعاصرين فيما ينسبونه لبعض فقهاء الحنابلة من قولهم ببدعة التفويض، وأنّ مذهب الحنابلة بناءً على ذلك على التفويض لا الإثبات.

المراجع

١- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، وهو المعروف بـ"الإبانة الكبرى". تصنيف: أبي عبدالله عبيدالله بن مُحَّد بن حمدان بن بطة العُكبري. تحقيق: أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان. دار المنهج الأول. الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ

٢- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة. الدنيوري، أبي مُحَّد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: مُحَّد زاهد الكوثري. (د.ط)، القاهرة، المكتبة الأزهرية لتراث (د.ت).

٣- الأربعين في صفات رب العالمين. الذهبي، مُحَّد بن أحمد. تحقيق: عبدالقادر بن مُحَّد عطا صوفي، ط١، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٣هـ.

٤- أساس التقديس. الرازي، أبي عبدالله مُحَّد بن عمرو، تقديم: د. مُحَّد العريني، ط١، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م.

٥- أصول الدين. البزدوي، أبي اليسر، تحقيق: د. هانز بيترلنس، ط١، مصر، طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٦- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات. الكرمي، مرعي بن يوسف، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦م.

٧- تبصرة الأدلة في أصول الدين على مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي. النسفي، لأبي المعين مُحَّد بن ميمون، تحقيق: د. كلود سلامة، د.ط، د.م، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، د.ت.

٨- التبصير في معالم الدين مُحَّد بن جرير الطبري. الشبل، علي بن عبدالله، ط١، د.م، دار العاصمة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٩- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد. الباجوري، إبراهيم بم مُحَّد بن أحمد الشافعي، تحقيق: أحمد الشاذلي الأزهري، ط١، د.م، دار النور المبين، ٢٠١٦م.

١٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، تحقيق: مصطفى العلوي ومُحَّد عبد الكبير البكري، د.ط، د.م، مؤسسة قرطبة، د.ت.

١١- جامع البيان في تأويل القرآن. الطبري، لمحمد بن جرير، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.

١٢- الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر. جمعه وأعتنى به: عادل بن عبدالله آل حمدان. ط٢، د.م، دار المنهج الأول للنشر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٣- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: مُحَمَّد عزيز شمس، ط١، د.م، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٤- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية. القرشي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، ط٢، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ

١٥- خلق أفعال العباد. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، د.ط. الرياض، دار المعارف، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٦- درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية. تحقيق: د. مُحَمَّد رشاد سالم، ط٢، الرياض، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن حجر، د.ط، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ- تصوير إحياء التراث العربي.

١٨- الرد على الجهمية. ابن مندة، أبو عبدالله مُحَمَّد بن إسحاق، حقيق: علي مُحَمَّد الفقيهي. د.ط. باكستان، المكتبة الأثرية، د.ت.

١٩- رسالة السجزي إلى أهل زبيد. السجزي، أبي نصر عبدالله بن سعيد بن حاتم الوايلي. ط١، الرياض، دار الأمر الأول للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٢٠- الرسالة. القيرواني، عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي زيد، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٢١- السنة. تصنيف: أبي بكر أحمد مُحَمَّد بن هارون الخلال. تحقيق: عادل بن عبدالله آل حمدان. ط٢، د.م، دار الأوراق الثقافية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٢- سنن أبي داود. السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبدالحميد. د.ط. بيروت، دار الفكر، د.ت.

٢٣- سنن الترمذي. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى أبو عيسى، تحقيق: أحمد شاكر. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٢٤- سير أعلام النبلاء. الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: شعيب بن الأرنؤوط وآخرين، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

٢٥- الشامل في أصول الدين. إمام الحرمين الجويني، تحقيق: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير مُحَمَّد مختار، د.ط، الإسكندرية، منشأة معارف، ١٩٦٩م.

٢٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. اللالكائي، أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط٨، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٧- شرح السنة. المزني، تحقيق: جمال عزون، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٨- الشريعة. الأجري، لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسين بن عبدالله، والدميجي، عبدالله بن عمر بن سليمان. ط٢، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩٩م.

٢٩- صحيح البخاري. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، تحقيق: مُحَمَّد زهير الناصر. ط١، د.م، دار طوق النجاة. ترقيم: مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، ١٤٢٢هـ.

٣٠- صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٣١- العرش وماوُري فيه، العبسي، أبي جعفر مُحَمَّد بن ثمان بن أبي شيبة. تحقيق: د. مُحَمَّد خليفة التميمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٢- العرض، الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: مُحَمَّد خليفة التميمي. ط٢. المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٣- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، الجويني، أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، رواية ابي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف، تحقيق وتعليق: مُحَمَّد زاهد الكوثري، ط١، د.م، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٤- العلو للعلي الغفار. الذهبي، أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، ط١، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ١٩٩٥م.

٣٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري. العسقلاني، الحافظ ابن حجر. د.ط، د.م، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٦- الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. عبدالقادر الغامدي، ط١، د.م، دار المأثور للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣٧- الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. عبدالقادر الغامدي، ط٢، د.م، دار المأثور للطباعة والنشر، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣٨- القاعدة المراكشية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. تحقيق وتعليق: دغش بن شبيب العجمي. ط١، د.م، دار القبس للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٣٩- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية. ابن قيم الجوزية، الإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن أبي ببكر بن أيوب. تحقيق: وتعليق مُحَمَّد العريفي وزملاءه. تنسيق: مُحَمَّد أجمل الإصلاحي، المجلد الأول، د.ط، د.م، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د.ت.

٤٠- كتاب السنة. الشيباني، عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٤١- كتب السنة. بن حنبل، عبدالله بن الإمام أحمد. تحقيق: أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان، ط١، د.م، د.ن، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤٢- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. بن رضوان، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالكريم المشهور بابن الموصلي، تحقيق: الحسن العلوي، د.ط، د.م، أضواء السلف، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٣- مشكل الحديث وبيانه. الأصبهاني، مُحَمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري، تحقيق: موسى مُحَمَّد علي، ط٢. بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م.

٤٤- معجم مقاييس اللغة. بن فارس، أحمد، تحقيق: شهاب الدين أبي عمرو، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ

٤٥- الملل والنحل. الشهرستاني، مُحَمَّد بن عبدالكريم، تحقيق: مُحَمَّد سيد كيلاني، د.ط، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٤٠٦هـ.

٤٦- المواقف في علم الكلام. الأيجي، عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد، د.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٤٧- نقض عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد. الدارقي، عثمان ابن سعيد، تحقيق: منصور السماري. ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

References

1. Debating the law of the surviving groups and the absence of the oppressed groups, that is known as the "Great Debate". Categorized by: Abi Abdullah bin Obaidullah bin Mohammed bin Hamdan bin Batta Al-Akbari. Investigated by: Abi Abdullah Adel bin Abdullah Al Hamdan. Dar Almanhaj Al-Awal. First edition: 1436 AH.
2. Difference in the pronunciation and the response to Al-Jahmiyyah and Al-mushabiha. Dinuri, Abi Muhammad bin Abdullah bin Muslim bin Qutaiba. Investigated by: Muhammad Zahid Al-Kawthari, Cairo, Al-Azhar Library for Heritage.
3. The forty qualities of the Lord of the Worlds. Al-Dahabi, Mohammed bin Ahmed. Investigated by: Abdul Qadir bin Mohammed Atta Sufi, First edition, Al-Madinah, Al-oloom w Al-hikam Library, 1413 AH.
4. The basis of sanctification. Al-Razi, Abi Abdullah Mohammed Bin Amr, Presented by: Dr. Mohammed Al-Arini, First edition, Beirut, Al-Fikr Lebanese House, 1993 AD.
5. Religion fundamentals. Al-Bazdawi, Abi Al-Yusr, Investigated by: Hans Peter Lenz, First edition, Egypt, Mustafa Al-Halabi edition, 1383 AH.
6. Trusts sayings in the interpretation of names and attributes. Al-Karmi, Mar'i bin Yusuf, Investigated by: Shoaib Arnaout, First edition, Beirut, Al-Resala Foundation, 1416 AH.
7. The enlightenment of evidences in the religion fundamentals on the school of Al-Imam Abi Mansur Al-Maturidi. Al-Nasafi, for Abi Elmuein Muhammad Ibn Maimon, Investigated by: Dr. Claude Salama, French Institute for Arab Studies.
8. The enlightenment in the religion features Muhammad bin Jarir al-Tabari. Al-Shibl, Ali bin Abdullah, First edition, Dar El Assema, 1416 AH/1996 AD.
9. The masterpiece Almurid, for explaining Jawhara Al-Tawhīd. Al-Bajouri, Ibrahim bin Mohammed bin Ahmed Al-Shafei, Investigated by: Ahmed Al-Shazly Al-Azhari, First edition, Dar Al-Nour Al-Mubin, 2016 AD.
10. The preface to what is in Al-Mawtaa for meanings and attributions. Ibn Abd al-Barr, Abu Omar Yusuf bin Abdullah, Investigated by: Mustafa al-Alawi and Mohammed Abdul Kabir al-Bakri, Qurtuba foundation.
11. Al-Bayan Gatherer for Quran interpretation. Al-Tabari, Muhammad Ibn Jarir, First edition, Beirut, Dar al-Kuttab for publishing, 1412 AH.

12. The Gatherer in the beliefs and messages of the Sunnis and the impact. Collected and cared for by: Adel bin Abdullah Al Hamdan. Second edition, 1437 AH / 2016 AD.
13. The response of the Egyptian objections to Alhamawia, by Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyah. Investigated by: Mohammed Aziz Shams, First edition, Dar Alam Al-Fawaid for publication and distribution, 1429 AH / 2008 AD.
14. The shinning Gems in Hanfiah layers. Al-Qurashi, investigated by: Dr. Abdel-Fattah El-Helouw, Second edition , Cairo, Dar Hager, 1413 AH.
15. Creation of servants acts. Bukhari, Mohammed bin Ismail. Investigated by: Dr. Abdulrahman Omira, Riyadh, Dar Al Ma'arif, 1398 AH / 1978 AD.
16. Preventing the conflict of mind and transport. Ibn Taymiyyah. Investigated by: Dr. Mohammed Rashad Salem, Second edition, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1411 AH / 1991 AD.
17. The latent pearls in the eighth century leaders. Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Mohammed bin Hajar, Hyder Abad, Department of the Ottoman knowledge, 1349 AH - Photography of the revival of Arab heritage.
18. Reply to Al-Jahmiyyah. Ibn Mandah, Abu Abdullah Muhammad Ibn Ishaq, Investigated by: Ali Mohammed Al-Faqihi. Pakistan, Archaeological Library.
19. Al-Sajazi message to Zabid people. Al-Sajazi, Abi Nasr Abdullah bin Saeed bin Hatem Al Waili, First edition, Riyadh, Dar Al-Amr Al-Awal for publication and distribution, 1433 AH/ 2012 AD.
20. The message. Kairouani, Abdullah bin Abdul Rahman bin Abi Zaid, Beirut, Dar al-Fikr.
21. Al-Sunnah, Categorized by: Abu Bakr Ahmad Muhammad bin Harun Al-Khallal. Investigated by: Adel bin Abdullah Al Hamdan. Second edition, House of cultural papers, 1439 AH / 2018 AD.
22. Sunnah of Abi Dawood. Al-Sijistani, Sulaiman ibn al-Ash'ath. Investigated by: Mohammed Mohiuddin Abdul Hamid. Beirut, Dar al-Fikr.
23. Sunan Al-Tirmidhi. Al-Tirmidhi, Mohammed bin Issa Abu Issa, Investigated by: Ahmed Shaker. Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
24. The biographies of the great nobles. Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed bin Othman, Investigated by: Shu'ayb ibn al-Arnaout and othera, eighth edition, Beirut, Al-Resalah Foundation, 1412 AH.

25. The Gatherer in religion fundamentals. Imam of Al-Haramayn Al-Juwayni, Investigated by: Ali Sami Al-Nashar, Faisal Badir Aoun, Suhair Muhammed Mokhtar, Alexandria, Manshaet Maarif, 1969 AD.
26. Explaining the belief fundamentals of the Sunnis and Al-Jama'a, Al-Lalakai Abu al-Qasim Hebatu Allah Ibn al-Hassan Ibn Mansoor Al-Tabari. Investigated by: Ahmed bin Saad bin Hamdan Al-Ghamdi, eighth edition, Riyadh, Dar Taiba, 1423 AH / 2003 AD.
27. Al-Sunnah Explanation. Al-Muzni, Investigated by: Jamal Azzun, First edition, Madinah Al Munawwarah, Al-Ghorabaa Archaeological Library, 1415 AH / 1995 AD.
28. Al-Shariah. Al-Ajri, by Abu Bakr Muhammad Ibn al-Husayn ibn Abdullah, Al-Dumiji, Abdullah Ibn Omar Ibn Sulaiman. Eighth edition, Riyadh, Dar Al-Watan, 1420 AH / 1999 AD.
29. Sahih al-Bukhari. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Investigated by: Muhammad Zuhair Al-Nasser. First edition, Distribution, Dar Touk Al-Najat. Numbered by: Muhammad Fouad Abdel-Baki, 1422 AH.
30. Sahih Muslim, Nisaburi, Muslim bin Hajjaj Abul Hassan al-Qusheiry. Investigated by: Mohamed Fouad Abdel Baqi. Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
31. The throne and what's said about it, Al-Abssi, Abi Ja'far Muhammad Ibn Taman Ibn Abi Shaybah. Investigated by: Dr. Mohammed Khalifa Al-Tamimi, First edition, Riyadh, Al-Rushd Library, 1418 AH / 1998 AD.
32. Al-AARD, Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed bin Othman, Investigated by: Mohammed Khalifa Tamimi. Second edition. Madinah Al Munawwarah, Deanship of Scientific Research at Islamic University, 1424 AH / 2004 AD.
33. The systemic belief in the Islamic Elements, Al-Juwayni, Abi Al-Ma'ali Abdul Malik bin Abdullah bin Yusuf, Abi Bakr Bin Al-Arabi's Novel by Al-Ghazali by the Author, Investigated and commented by: Muhammad Zahed Al-Kawthari, First edition, Al Azhar Library for Heritage, 1412 AH/1992 AD.
34. The highness only for Al-Ali Al-Ghaffar. Al-zahabi, Abi Abdullah Mohammed bin Ahmed bin Othman, First edition, Riyadh, Adwaa Al-Salaf Library, 1995 AD.
35. Fath al-Bari by explanation of Sahih al-Bukhaari. Al-Asqalani, Al-Hafiz Ibn Hajar. Dar Al Rayyan for Heritage, 1407 AH / 1986 AD.

36. The great fatwa Humawya by Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah. Investigated by: Dr. Abdul Qader Al-Ghamdi, First edition, Dar Al-Maathor for Publishing and Distribution, 1436 AH / 2015 AD.
37. The great fatwa Humawya by Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah. Investigated by: Dr. Abdul Qader Al-Ghamdi, Second edition, Dar Al-Maathor for Publishing and Distribution, 1436 AH / 2015 AD.
38. Al - Marrakesh rule by Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah God's mercy upon him. Investigated and commented by: Daghash bin Shabib Ajami , First edition, Dar Al-qabas for publication and distribution, 1433 AH/ 2012AD.
39. The Sufficient and healing in the victory of the surviving group. Ibn Qayyim al-Jawziyya, Al-Imam Abi Abdullah Muhammad ibn Abi Bakkar ibn Ayyub. Investigated and commented by: Mohammed Arifi and his colleagues. Formatted by: Mohammed Ajmal al-Islahi, the first file. First edition, Dar Alam Al-Fawaid for Publishing and Distribution.
40. Sunnah Book. Al-Shibani, Amr Ibn Abi Assem, Investigated by: Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Second edition, Beirut, the Islamic office, 1405 AH.
41. Sunnah Books. Bin Hanbal, Abdullah bin Imam Ahmad. Investigated by: Abi Abdullah Adel bin Abdullah Al Hamdan, First edition, 1433 AH / 2012 AD.
42. Lightning Lighthouse Sent on Al-Jahmiyyah and the Abandoned. Ibn Radwan, Mohammed bin Mohammed bin Abdul Karim who is famous by Ibn Mawsley, Investigated by: Hassan Al-Alawi, Adwaa Al-Salaf, 1425 AH / 2004 AD.
43. Problem of the Hadith and its statement. Al-Asbahani, Muhammad ibn al-Hasan ibn Furoq al-Ansari, investigated by: Musa Muhammad Ali, Second edition. Beirut, World of Books, 1985 AD.
44. Dictionary of Language Standards. Bin Fares, Ahmed, Investigated by: Shahabuddeen Abi Amr, First edition, Beirut, Dar al-Fikr, 1415 AH.
45. Boredom and bees. Shahristani, Mohammed bin Abdul Karim, Investigated by: Mohamed Sayed Kilani, Egypt, Mustafa Al - Babi Al-Halabi, 1406 AH.
46. Situations in the speech science. Al-Aiji, Aadid Al-Din Abdul Rahman bin Ahmed, Beirut, World of Books.
47. Othman bin Said Ali al-Mursi criticism towards stubborn Al-Jahmi while he went to God in Tawheed. Al-Darqi, Othman Ibn Said, Investigated by: Mansour Al-Samari. First edition, Riyadh, Adwaa Al-Salaf, 1419 AH / 1999 AD.

Dr. Ayman bin Saud bin Abdulaziz Al-Anqari
Department of Doctrine and Contemporary Doctrines, College of the Origins of Religion
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Abstract

- **Research subject**: "The sayings of imams Sunni in criticizing the heresy of authorization of attributes - analytical study".
- **Research aim**: extracting meanings from the sayings of imams Sunni that indicate their criticism of the heresy of authorization of attributes.
- **Research Methodology**: Critical, descriptive and analytical approach.

The most important results:

- **Authorization**: the reference of science with the meanings of attributes' texts to Almighty God with the believing that the appearance is not intended; because it requires analogy and embodiment with no definition of the meaning of the word that's referred to.
- **Authorization essay titles**: ignorance, authorization, total interpretation people

The speakers differed in the authorization essay: Some of them prevented and responded to it, some of them regard it as the best method and prevent its interpretation, and some of them regard it as the correct method but without interpretation in class.

The extracted meanings from the sayings of the imams of the salaf in criticizing the authorization essay are varied, including: their emphasis on the necessity for taking the appearance of texts and their response to those who contradict the apparent, and proof of the real attributes without metaphor.

And their interpretation of the attributes' individuals, their use of words, their use of the method of achieving the attribute, and it must be understood as the Arabs know of its words, their use of words that increase the realization of meaning, proving the attribute's details, their denial of the referee with mentioning the meaning for which they denied the metaphor article and so on.

Authorization outcomes: Defamation towards the wisdom of Almighty God, where he delivered words that the communicator cannot understand and closing the Meditation to the words of God because the Meditation is a branch of knowing the meaning،

And the proportion of the Prophet (peace and blessings of God be upon him). And that no one knows the meanings of the attributes' texts except Almighty God.

The recommendations: I recommend studying some of the suspicions of modern poets and Maturidi in what they attribute to some of the Hanbalis' jurists by saying that they are the heresies of the authorization, and that the Hanbalis School is based on authorization rather than proof.

Research keywords: Authorization, Sayings of the Imams Sunni, criticism, Analytical Study

فهرس الموضوعات